مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)
المجلد: 09 - العدد: (02) / (2020)
ISSN: 2170- 1938
EISSN: 2602-7313
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

– دراسة تحليلية للفترة (2000–2016)–

The impact of oil price fluctuations on macroeconomic variables in Algeria - analytical study of the period (2000-2016)-

د/دريش زهرة[1]*، د/نمر محمد الخطيب[2]، د/جعدي شريفة[3]

[1] جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، مخبر إدارة الإبتكار والتسويق (الجزائر)، derriche.zahraa@gmail.com

[2] جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، n.melkhatib@gmail.com

[3] جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، Cherifa2010@gmail.com

استلام المقال بتاريخ: 23-03-2020. مراجعة وتحكيم بتاريخ: 30-11-2020 نشر المقال بتاريخ:31-12-2020

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثار تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الموازنة العامة، الميزان التجاري والبطالة خلال الفترة من2000 الى2016، وذلك باستخدام المنهج التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد يتميز بالتبعية للقطاع النفطي استنادا إلى النسب المتوصل إليها.

ان تقلبات أسعار النفط تؤثر مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي وكذلك على مستوى رصيد الميزان التجاري وبالتالي فهي تؤثر على نسبة الإيرادات ومنه على الميزانية العامة، أما بالنسبة للبطالة فاتضح أن هناك علاقة عكسية بين تقلبات أسعار النفط ومستويات التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن تغيرات أسعار النفط تؤثر بطبيعة الحال على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، الاقتصاد الجزائري، البطالة.

Abstract:

The study aims to know the effects of oil price fluctuations on the macroeconomic variables in Algeria, the variables are The gross domestic product (GDP), the general budget, the trade balance and unemployment during the period from 2000 to 2016. using the analytical method. The study concluded that the Algerian economy is an economy characterized by dependency on the oil sector, based on the percentages reached. The fluctuations in oil prices directly affect the gross domestic product as well as the level of the balance of the trade balance and therefore they affect the proportion of revenue and from it on the general budget, As for unemployment, it became clear that there is an inverse relationship between fluctuations in oil prices and employment levels in Algeria during the study period, Therefore oil prices changes effect on the macroeconomic variables in Algeria.

Keywords: Oil prices, GDP, trade balance, Algerian economy, unemployment

JEL code : F31, E24, E24

* المؤلف المراسل

1. مقدمة:

يعتبر النفط المحرك الرئيسي للطاقة العالمية، وكذا المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، ونظرا لأهميته البالغة وباعتباره مصدر تمويلي؛ نشأت صراعات دولية غرضها السيطرة على مصادر هذه المادة على المستوى العالمي أدى هذا الصراع إلى عدم استقرار أسوق النفط ما يعرف بتقلبات أسعار النفط و نظرا لارتباطه باقتصاديات العالم فأكيد له تأثير على متغيراتها الكلية خاصة الدول التي تعتمد عليه من حيث إيراداتها كالجزائر حيث يتصف اقتصادها بالطابع الريع نظرا لارتباطه الكبير بالقطاع النفطي فيعتبر النفط المحرك الأساسي والرئيسي للاقتصاد الجزائري فهو يساهم ب35٪ تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى أن الصادرات النفطية تفوق نسبة 95٪ من إجمالي الصادرات الجزائرية و بالتالي فهو عنصر لا يمكن الاستغناء عنه وهذا ما يؤكد وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط والمتغيرات الكلية سواء بالنسبة للناتج الوطني الخام ، أو رصيد الميزانية أو الميزانية العامة وحتى على مستويات التشغيل.

1.1 اشكالية الدراسة :

إلى أي مدى تأثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر؟

من خلال الإشكالية الرئيسية تندرج أسئلة فرعية و هي كالأتي :

1. ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي؟
2. ما هي العوامل الأساسية المحددة لأسعار النفط؟
3. ما هي مكانة لقطاع النفط في الجزائر؟

2.1 فرضية الدراسة :

تأثر تقلبات أسعار النفط بشكل مباشر على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

3.1 أهداف الدراسة : يرمي هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالأتي:

- ✓ التعرف على التطور التاريخي لأسعار النفط.
- ✓ معرفة مكانة وواقع قطاع النفط في الجزائر.
- ✓ تبيان العلاقة بين تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصاد داخلي

4.1 تقسيمات الدراسة : ارتأى الباحث تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين.

المحور الأول: تطورات أسعار النفط ومكانته في الاقتصاد الجزائري.

المحور الثاني: تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

2. الدراسات السابقة :

1.2 دراسة فتيحة خومجية، كريمة فرحي ،**آثار تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية للفترة (2004-2016).**

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أثار التقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة (2004-2016) على المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية، وتم التطرق إلى تغيرات أسعار النفط خلال الفترة 2004-2016 وأثره على المتغيرات الاقتصادية الجزائرية، زيادة على الإجراءات المتخذة للتعامل مع التقلبات أسعار النفط، والإجراءات التي تخلص من الهيمنة النفطية.

وأبرز ما تم التوصل إليه من النتائج أن السوق النفطية العالمية شهدت خلال فترة الدراسية أزمتين رئيستين وأثرت كثيرا على الاقتصاد الجزائري، وللتعامل مع هاتين الأزمتين اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير، تدابير خاصة في ظل أزمة 2004،

كالتسديد المسبق للديون وتعبئة صندوق ضبط الإيرادات، التقليل من الواردات وسياسة ترشيد النفقات العامة، لكن ما يميز مختلف هذه الإجراءات أنها ظرفية وعلى هذا يعد اتخاذ تصحيحات هيكلة السبيل الأنجع للتخلص من الهيمنة النفطية.

2.2 دراسة :عاشور حيدوشي، ميلود وعيل، **أثار تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**

عالج الباحث موضوع أثار تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الناتج الداخلي الخام، الصادرات الاحتياطية من الصرف، الجباية، من خلال الإشكالية التالية: ما أثر التقلبات في أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر و تم التواصل إلى النتائج التالية: ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة عوائد الصادرات النفطية أدى إلى زيادة الإنفاق و زيادة الاستثمارات مما أدى إلى امتصاص البطالة، إنشاء صندوق ضبط الإيرادات يتم تمويله من خلال الفرق الناجم بين السعر الفعلي والسعر المرجعي لبرميل النفط، التسديد المسبق للمديونية نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

3.2 دراسة: بروحلي خالد، بوريشة كريم، **تأثير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1970-2014)**

يهدف هذا البحث إلى إبراز العلاقة بين متغيرات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في : الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) وذلك باستخدام المنهج القياسي و بالضبط نموذج VARواختبار السببية، و توصلت الدراسة إلى أن التغيرات أسعار النفط تسبب في التأثير على كل من الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، ورصيد الميزانية العامة في الجزائر .

4.2 دراسة : بن مسعود عطا الله، طارق رقاب، **تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر- دراسة قياسية من 1970-2014.**

درس الباحث العلاقة بين أسعار النفط والبطالة في الجزائر خلال الفترة من 1970 إلى 2014 من خلال نمذجة قياسية باستعمال نماذج VAR للعلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة وأسعار النفط في الجزائر خلال هذه الفترة، وكانت نتيجة الدراسة وجود علاقة سببية بين أسعار النفط و البطالة إضافة إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط و البطالة في الجزائر.

5.2 دراسة: نصيرة أحمد، **اختبار العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط الخام وأسعار الصرف الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1970-2014.**

درس الباحث في هذا المقال العلاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام وأسعار صرف الدولار بالاقتصاد الجزائري، في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي يعيشها البلد مند سنة 1970 إلى غاية سنة 2014، ويستند التحليل في هذا الجانب على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري من 1990 إلى 2010، وتم اعتماد الأساليب الكمية القياسية والنموذج المحدد هو (SVAR) نماذج الأشعة ذات الانحدار الذاتي الهيكلية، ونماذج تصحيح الخطأ ECM ، واختبار سببية جرانجر حيث يسمح هذا النموذج بتحليل الصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات وتوصلت الدراسة الى أن ارتفاع سعر النفط يؤدي الى ارتفاع سعر فاتورة واردات النفط الأمريكية مما يزيد من حدة العجز في ميزان مدفوعاتها، أما بالنسبة للدول المنتجة للنفط كالجزائر فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف عملتها (دج) أمام الدولار وانخفاض القيمة الشرائية للدولار يزيد من سعر صرف العملات المرتبطة به.

6.2 دراسة: بوعوينة مولود، هاشم جمال، **العلاقة بين أسعار النفط و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مقارنة تحليلية وصفية .**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، ومعرفة العوامل المحددة لهذه العلاقة خلال الفترة 1971-2014، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث برنامج Eviews 9 لدراسة متغيراته دراسة وصفية وتوصل الباحث إلى وجود علاقة طردية مباشرة بين أسعار النفط والناتج الداخلي الخام، وعلاقة عكسية غير مباشرة بين أسعار النفط وكل من البطالة والتضخم.

7.2 دراسة : قصابي شعبان ، بلعباس رابح، **أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة للفترة 2000-2018.**

هدفت الدراسة الى معرفة الأثر الذي يحدثه التقلبات في أسعار النفط على الانفاق الجكومي في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 الى 2018 باستخدام نموذج ardl و توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طردية طويلة المدى بين المتغيرين ، و بالتالي فان الحكومة الجزائرية تتوسع في الانفاق الحكومي كلما زادت أسعار البترول ، وتتبع الحكومة سياسة انكماشية بانخفاض أسعار النفط.

3. المحور الأول : تطورات أسعار النفط ومكانته في الاقتصاد الجزائري

1.3 تطورات أسعار النفط : قبل التطرق إلى أهم المراحل والمحطات المهمة التي مر بها النفط في العالم سوف نتعرف على مفهوم سعر النفط ومحدداته.

أ- **مفهوم سعر النفط:** يعرف سعر النفط على أنه " قيمة المادة أو السلعة البترولية يعير عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية". وهناك عدة أنواع لأسعار النفط وهي:

الأسعار المعلنة، الأسعار المتحققة، أسعار الإشارة، السعر الفوري و سعر التكلفة الضريبية.

ويرجع سبب اختلاف أسعار النفط في العالم إلى اختلاف درجة الكثافة النوعية، بحيث نه كلما كانت درجة الكثافة النوعية للنفط مرتفعة تكون القيمة السعرية له مرتفعة والعكس صحيح (أحمد الدوري، 1983،ص194)

ب- **محددات أسعار النفط:** هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على أسعار النفط يمكن إيجازها فيما يلي:

- العوامل الاقتصادية:

نمو زيادة الطلب العالمي على النفط، كلما زاد النمو الاقتصادي العالمي.

تكلفة الاستخراج: تعد تكلفة استخراج النفط قيداً صارماً يدخل في تحديد عائد الاستثمار الذي يفرضه المساهمون الكبار على الشركات النفطية.

مستوى الطاقة التكريرية في العالم: في ظل عدم كفاية الطاقات التكريرية في العالم، وعدم استجابتها بالقدر الكافي للطلب العالمي على المشتقات فإنها سوف تعمل على دفع مستوى الأسعار نحو الارتفاع.

الرسوم والضرائب النفطية: تشكل الرسوم أحد المحددات الرئيسية لأسعار المشتقات، وذلك بسبب تبعية ميزانيات البلدان الرأسمالية لها. (مولود،2010 ،ص4)

المخزون النفطي: لقد أصبح تأثير التغير في المخزون النفطي التجاري أو مؤشراته واضحا على السوق النفطية في الدول الأعضاء وأسعار نفطها بشكل خاص خصوصا خلال أزمات الفائض أو الشح في المعروض النفطي

- التنظيمات الدولية: من أهم هذه المنظمات الدولية والإقليمية التي لها أثر في أسعار النفط:

منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC

الوكالة الدولية للطاقة IEA

- العوامل الجيوسياسية : لقد كانت للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط .(بورحلي،بوروشة، العدد3 ،2017 ،ص147)

ت- التطور التاريخي لأسعار النفط : مرت السوق العالمية للنفط بعدت دورات أو أزمات أساسية، وعلى الرغم من وجود عدم توافق الخبراء حول فكرة دورية للسوق مقابل ما يعرف بالتغيير الهيكلي للسوق، و التي يمكن تقسيم تطوراته عبر المراحل الزمنية التالية:

- **1950-1970:** تمثل مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تميزت بالتوسع السريع، وهي المرحلة المرتبطة بإعمار الضواحي بالولايات المتحدة الأمريكية وبالانتعاش الاقتصادي في دول أوروبا واليابان، وتحول النفط من وقود أمريكي إلى وقود عالمي، رغم أنه بقي مقتصرا إلى حد كبير على دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والاتحاد السوفيتي سابقا.
- **1970-1980:** تميزت هذه المرحلة بانهيار الطلب على النفط في دول منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي وإعادة ظهور الإنتاج من خارج الأوبك ، وعدم قدرة منظمة الأوبك على الحفاظ على مستوى عالي للأسعار، و الإبقاء على الحد الأدنى المقبول من حصتها داخل السوق حيث تراجعت طاقتها إلى الإنتاج بمقدار النصف، وخلال هذه الفترة حدثت أول أزمة بترولية .
- **1980-2000:** لم تكن أسعار النفط خلال معظم هذه الفترة مرتفعة جدا بحيث تؤثر سلبا على الطلب على النفط، وليس من الدرجة التي تحد من الاستثمارات و ابتداء من 1986 انهارت أسعار النفط ثم حصلت زيادة تدريجية في حصة أوبك من السوق النفطية، كما شهدت الطاقة الإنتاجية الإضافية انخفاضا في مستوياتها وهنا أيضا حدثت الطفرة الثانية البترولية.

- **2000-2008:** وهي مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية، تميزت بداية هذه المرحلة بنمو الطلب على الطاقة في أغلب الاقتصاديات الصاعدة وخاصة في الصين بمعدلات نمو غير مسبوقة حيث أنه ارتفع حجم الطلب تقريبا إلى الضعف، وشهدت أيضا هذه الفترة الارتفاع المتواصل وغير المسبوق في أسعار النفط والتي بلغت مستوى تاريخي 147$ للبرميل منتصف 2008، وعلى عكس ما كان يعتقده الخبراء من ارتفاع أسعار النفط سوف يؤدي إلى تراجع نمو الاقتصادي العالمي، فقد كان الاقتصاد العالمي ينمو هو الآخر بمعدلات جيدة.
- **2008-2013:** بدأت مع بداية الأزمة المالية العالمية التي رافقها تراجع كبير في الطلب بأكثر من 1٪ سنة 2009 مقارنة مع سنة 2008، وهذا بدوره أدى إلى انهيار الأسعار إلى عتبة 30 $ للبرميل ثم عادت لتستقر ما بين 70و 80 $ للبرميل حاليا، وحسب الخبراء فإن الأسعار ستعاود الارتفاع بعد نهاية الأزمة ولكن يختلفون في تقدير عمر الأزمة المالية فمنهم من يعتقد أنها ستستمر من سنتين إلى ثلاثة سنوات، ومنهم من يرى أنها ستستمر إلى أكثر من خمس سنوات (المهنا، 2009،ص101).
- **2014 إلى يومنا هذا:** وهنا يرى العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين أن ما يجري في أسواق النفط اليوم، يعد عقابا جماعيا إذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم و الو،أم رغم خسارتها من النفط الصخري على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصاديا بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج، ولم تكن هذه المرة الأولى التي تستخدم سلاح النفط ضد روسيا و إيران، بل استخدمتها إدارة الرئيس الأمريكي رونالد دريغان في ثمانينات القرن الماضي، لإحداث عجز كبير في ميزانية موسكو وطهران (نصرة أحمد،2015 ، ص72).

الشكل رقم (01) : تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-2014

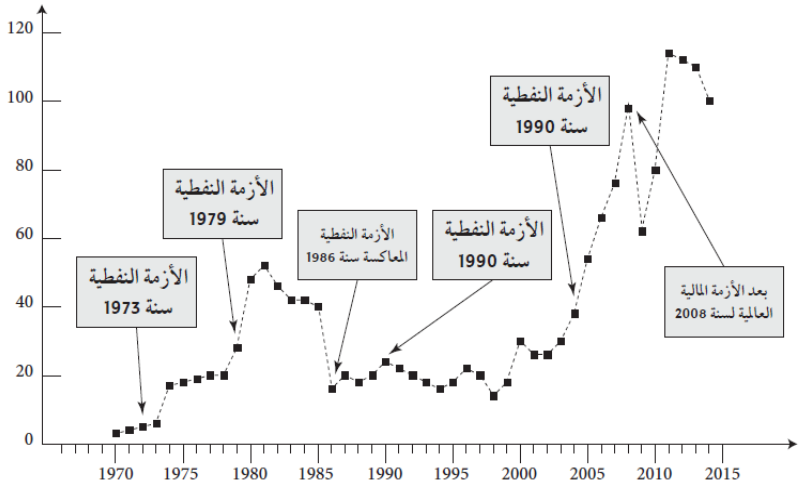

المصدر : (بورحلي،بوروشة، 2017 ،ص150)

الشكل رقم (02) :العوامل المحددة لأسعار النفط في الأسواق العالمية

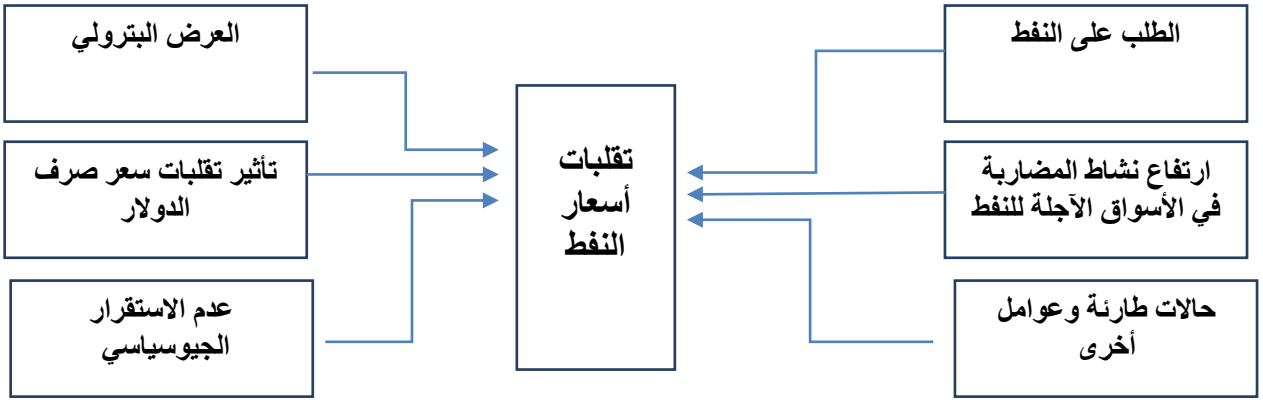

المصدر :(بن مسعود،رقاب، 2018 ،ص280)

2.3 مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري: يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، فأغلبية الصادرات الجزائرية هي صادرات قطاع المحروقات، حيث بلغت نسبتها عام 2012 معدل 98.39 ٪ من الصادرات الإجمالية، كما أنها تشكل حوالي 60٪ من إيرادات الميزانية ومن 25٪ إلى 30٪ من الناتج المحلي، وهذا الأمر سبب اختلالا كبيرا في موازين الاقتصاد الجزائري وتظهر أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمة هذا الأخير في الناتج الداخلي الخام ،كما هو موضح في الجدول الموالي (حيدوشي،وعيل،2017،ص312):

الجدول رقم (01): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2012

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قطاع المحروقات	39.2	33.8	32.5	35.5	37.7	45.1	45.6	43.9	45.3	31.2	34.9	36.1	32.9
الفلاحة	8.4	9.76	9.19	9.69	9.4	7.7	7.5	7.6	6.6	9.3	8.5	8.1	9.0
الصناعة الغير نفطية	7.05	7.34	7.18	6.55	6.3	5.6	5.2	5.0	4.7	5.7	5.1	4.6	4.6
بناء و أشغال العمومية	8.3	8.4	9.03	8.5	8.2	7.5	7.9	8.9	8.7	11.0	10.5	9.2	9.3
إدارة العمومية	10.3	11.0	11.0	10.5	9.8	8.4	8.0	8.4	9.7	12	13.2	16.4	16.9
خدمات أخرى	22.3	22.5	22.7	21.5	21.1	20.0	20.0	20.5	19.1	23.6	21.6	19.7	20.1

المصدر: (حيدوشي،وعيل،2017،ص313)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام (PIB) كانت مرتفعة منذ عام 2001 حتى عام 2006، حيث قفزت من 33.89٪ عام 2001 إلى 45.6٪ عام 2006 باستثناء عام 2002 أين بلغت 32.5٪ متأثرة بأحداث الحادي عشر سبتمبر التي أثرت على أسعار النفط وعلى عائدات تصدير المحروقات ثم انخفضت مساهمة القطاع خلال سنتي 2007 و2008، خيث عرفت نسبة مساهمة قطاع المحروقات مستويات منخفضة عما كانت عليه نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على مستوى الطلب على النفط كل هذا راجع الى تدني معدلات النمو الاقتصادي العالمي؛ و يبقى قطاع المحروقات مسيطر ومهيمن ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، فخلال سنة 2011 بلغت مساهمة قطاع المحروقات 36.1٪ من الناتج الداخلي فيما بلغت مساهمة القطاعات الأخرى مجتمعة ما نسبته 60٪ من الناتج الداخلي الخام أي ما مقداره 9502.8 مليار دج فيما كانت قيمة الناتج الداخلي الخام 15843 مليار دج.

3.3 أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري: تكمن أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال العوائد النفطية التي تردها هذه السلعة، والتي تساهم بحجم كبير في إجمالي الصادرات الكلية، والإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة في شكل إيرادات جبائية وكذا في الناتج الإجمالي المحلي بالإضافة باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية سوف نتطرق إليها بالتفصيل في المحور الموالي، هذا ما جعل هذه الثروة تحظى باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية الجزائرية في إطار محاولة حماية هذه الثروة وتطويرها.

الجدول رقم (02): تطور انتاج النفط في الجزائري

(الوحدة : ألف برميل في اليوم)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإنتاج	747.3	752.5	752.5	806.5	846.1	827.3	749.6
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
الإنتاج	796.0	776.6	729.9	942.4	1311.4	1352.0	1368.8
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الإنتاج	1317.6	1356.0	1216.0	1889.8	1993.3	1199.8	1202.6

المصدر : (خالدية بن عوالي، 2016،ص92)

من خلال الجدول نلاحظ أن ارتفاع النفط في الجزائر يتزايد بشكل مستمر، فمع بداية الألفية الجديدة دخل القطاع في حالة انتعاش ونتج عن ذلك زيادة مستمرة في الإنتاج، بحيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت ب 1371.6 ألف برميل يوميا، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة 2007 فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة خلال سنة 2007 بسبب الجهود التي قامت بها الدولة، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 07/05 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات و الامتيازات الكبيرة التي حصل عليها هؤلاء فكان نتيجة هذا الإقبال الكبير للأجانب على الاستثمار داخل

القطاع، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية، ليستمر الانخفاض حتى سنة 2012 بحيث سجل الإنتاج في هذه السنة تحسننا نوعا ما مقارنة بالسنوات الفارطة بلغ 1199.8 ألف برميل يوميا، وهذا في ظل تزايد الطلب عليه بسبب تزايد الطلب العالمي، ليصل سنة 2013 إلى 1202.6 ألف برميل يوميا، نتيجة الاكتشافات الجديدة لأبار النفط في مناطق متعددة من الوطن بفضل الجهود الجبارة التي تبدلها سونا طراك في هذا المجال (خالدية بن عوالي، 2016،ص93).

وتكمن أيضا أهميته في الاقتصاد الجزائري لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- المصدر الرئيسي للعملة الصعبة.
- مصدر الإيرادات الميزانية عن طريق الجباية البترولية.
- المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع النفط، وفي التحويلات البتروكيميائية، كما يستعمل النفط كمادة أولية وسيطة في الكيمياء العضوية. كالبنزين والزيوت.
- مصدر للطاقة في السوق الداخلي عن طريق استهلاك الأفراد والعائلات للغاز الطبيعي والكهرباء.
- مصدر للمنتجات البلاستيكية والأسمدة الضرورية للزراعة والصناعات البتروكيميائية المختلفة (حيدوشي،وعيل، 2017،ص319).

4. المحور الثاني: تحليل أثر التقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية:

كان للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية الأثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية، ولإظهار هذا الأثر سوف نتطرق للمؤشرات الاقتصادية الكلية كل واحدة على حدى:

1.4 **<u>الناتج المحلي الإجمالي</u>:** يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة داخل دولة ما.

الجدول رقم (03): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي PIB خلال الفترة 2000-2016

السنوات	الناتج الإجمالي (PIB) دج	الناتج المحلي للقطاع النفطي(مليار دج)	النسبة المئوية
2000	4098.8	1616.3	٪39.4
2001	4227.1	1443.9	٪34.1
2002	4522.8	1477.0	٪32.8
2003	5247.5	1868.9	٪35.6
2004	6135.9	2319.8	٪37.8
2005	7544.1	3352.9	٪44.4
2006	8463.5	3885.2	٪45.9
2007	9389.6	4157.4	٪44.3
2008	11043.7	4997.6	٪45.3
2009	9.968.0	3109.1	٪31.2
2010	11.991.6	4180.4	٪34.9
2011	14.519.8	5242.1	٪36.1
2012	15.843.0	5536.4	٪32.9
2013	16.569.3	4968.0	٪30.0
2014	17228.6	4657.8	٪31.3
2015	16702.1	3134.3	٪35.2
2016	17406.8	3025.6	٪32.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القطاع النفطي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسط نسبة المساهمة خلال فترة المدروسة نسبة 35.30٪ من إجمالي الناتج المحلي الخام وهذا راجع إلى السياسة الجديدة التي تبنتها الدولة وذلك عن طريق فتح مجال الاستثمار في القطاع النفطي للأجانب، أما بالنسبة لأعلى نسبة سجلتها في سنتي 2006 و2008 ب 45.9٪ و45.3٪ والمقدرة ب 3885.2 مليار دينار جزائري راجع الى ارتفاع أسعار النفط في العالم في تلك الفترة بالاضافة الى ارتفاع الطلب عليه في السوق العالمية.

2.4 <u>الموازنة العامة</u>: تعتبر موازنة الدولة من المتغيرات الأكثر تأثرا بالتقلبات التي تشهدها أسعار النفط العالمية، ولمعرفة وضعية الموازنة العامة الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): وضعية الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2004-2016)

السنة	2004	2006	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات العامة	1606.3	1841.9	2902.4	3275.3	3074.6	3804.0	3895.3	3927.7	4552.5	5011.5
الجباية البترولية	8642.2	916	1715.4	1927	1501.7	1519.0	1615.9	1577.7	1722.9	1682.5
النفقات العامة	1891.7	2453	4191.0	4246.3	4466.9	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	7297.4
رصيد الميزانية (عجز)	285.37	611.08	1288.6	970.97	1392.2	3254.1	2128.8	3068.0	3103.7	2285.9

المصدر :(خوميجة،فرجي، 2019،ص186)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن ارتفاع الإيرادات العامة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2015 بقيمة 5011.58 مليار دينار، وبالتالي عرفت الجباية البترولية تزايدا بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة و تطبيق مختلف القوانين التي سنت من أجل استغلال الثروة النفطية الجزائرية، و أما بالنسبة للنفقات العامة فقد عرفت هي أيضا ارتفاعا قياسيا من 1891.76 سنة 2004 الى 7656.33 سنة 2015 ذلك بسببه إتباع الدولة لسياسة توسعية اعتمادا على مجموعة من المخططات التنموية و الإصلاحات الاجتماعية لكن نلاحظ أنه سنة 2016، عرفت تراجعا بقيمة 15٪ وذلك بعد إعلان الدولة على سياسة ترشيد النفقات العامة .

والملاحظ في الجدول أن رصيد الميزانية على طول فترة الدراسة سجل عجزا وهو في تزايد مستمر حيث بلغ قيمته القصوى سنة 2015 بقيمة 3103.78 مليار دينار وذلك بسبب تأثره بحجم النفقات أكبر من حجم الإيرادات.

3.4 <u>الميزان التجاري</u>: يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية المهمة، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدول فهو يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات لأي دولة في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وسوف نتطرق إلى حالة الميزان التجاري الجزائري ومساهمة الصادرات النفطية:

الجدول رقم (05): مساهمة القطاع النفطي في حجم الميزان التجاري.

السنة	اجمالي الصادرات	صادرات القطاع النفطي	النسبة المئوية	15.30الواردات	رصيد الميزان التجاري
2001	19.09	18.53	99.03	15.93	10.32
2002	18.71	18.11	94.87	15.93	13.68
2003	24.47	23.99	98.03	16.22	13.45
2004	32.22	31.55	97.92	17.95	14.27

13.35	19.03	98.40	45.59	46.33	**2005**
17.73	20.68	65.05	35.60	54.74	**2006**
19.2	35.81	98.38	59.61	60.59	**2007**
39.99	37.99	98.22	77.19	78.58	**2008**
3.86	37.40	98.33	44.47	45.16	**2009**
15.33	38.88	98.30	56.12	57.09	**2010**
11.3	48.8	98.32	71.66	72.88	**2011**
12.06	51.57	98.32	70.58	71.73	**2012**
0.13	54.99	98.39	63.32	64.37	**2013**
-5.88	59.67	98.39	58.46	60.13	**2014**
-27.5	52.6	98.39	33.1	34.6	**2015**
-26.0	49.4	98.33	27.9	29.1	**2016**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: التقارير السنوية لبنك الجزائر وإحصائيات الصادرة من مديرية الجمارك.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الصادرات تساهم بدرجة كبيرة في قيمة الصادرات الإجمالية، حيث بلغ متوسط نسبة مساهماتها خلال الفترة المدروسة ما يعادل 89.32٪ من مجموع الإيرادات الكلية، كما أن قيمة الصادرات عرفت نموا كبيرا و متزايدا خاصة خلال الفترة (2007-2011) بلغت أعلى مستوياتها حيث مثلث 99.03٪ من إجمالي الصادرات وهذا راجع للارتفاعات المستمرة، التي عرفها سعر البترول، ولا كن دوام الحال من المحال ففي سنة 2009 و نظرا للاضطرابات التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط أدت إلى انخفاض متوسط سعر النفط إلى 80.72 دولار هذا ما أدى إلى تدهور قيمة الصادرات النفطية الى 44.41، و بالتالي يمكن القول أن قيمة الصادرات الكلية تتأثر بشكل مباشر بحركة الصادرات النفطية و بالتالي وجود علاقة طردية بين الصادرات الكلية و الصادرات النفطية . أما بالنسبة للميزان التجاري عرف فائضا على مر السنوات حيث بلغ ذروته سنة 2008 بفائض وصل 40.60 مليار دولار ومع نهاية 2016 حقق عجزا بمقدار 20.1 مليار دولار بسبب التراجع الحاد في الصادرات والانخفاض الضعيف في قيمة الواردات.

4.4 البطالة: تعرف على أنها ظاهرة اقتصادية تنجم نتيجة قلة الوظائف و الركود الاقتصادي ويعرفها البعض الاقتصاديون على أنها التوقف الإجباري لجزء من القوى العاملة برغم قدرة و رغبة هذه القوى العاملة في العمل و الإنتاج و الشكل.

الشكل رقم (03) :تطور معدلات نمو أسعار النفط و معدلات البطالة

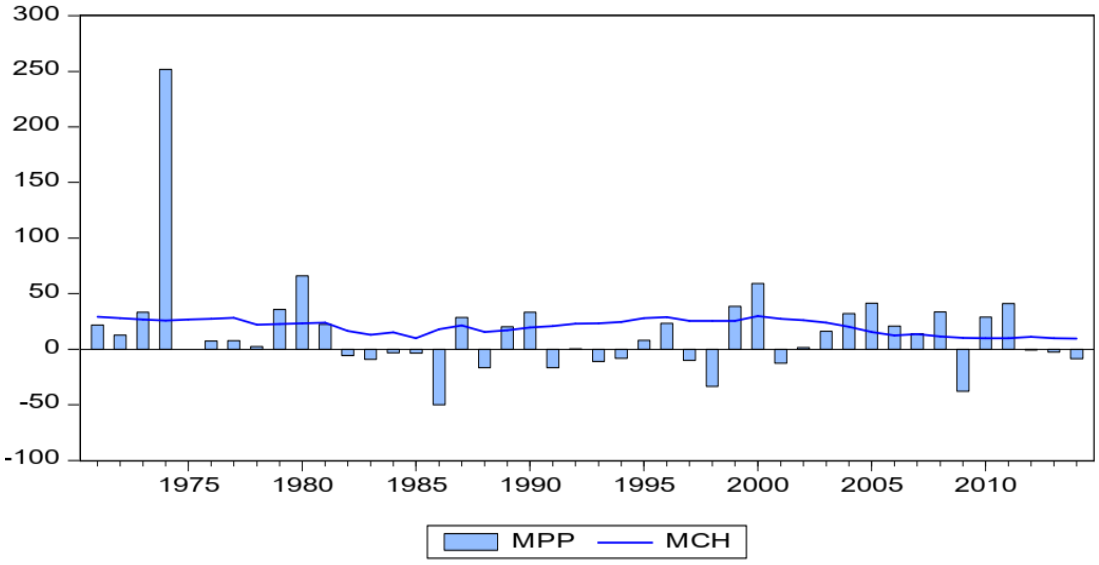

المصدر:(بوعوينة ،هاشم ،2017،ص132)

يتضح من خلال الشكل أن هناك علاقة عكسية بين معدلات نمو أسعار النفط ومعدلات البطالة، باعتبار أن كل تحسن في معدلات نمو أسعار النفط يعني الزيادة في أسعاره وبالتالي الزيادة في العوائد والإيرادات التي يمكن من خلالها تنفيذ خطط تنموية تساعد على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص نسبة البطالة، حيث شهدت معدلات البطالة تحسنا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة حيث وصل معدلها سنة 2011 إلى (10٪) الذي يقابله زيادة في معدل نمو أسعار النفط ليصل إلى نسبة (40.91٪) بوعوينة (،هاشم ،2017،ص132) .

5. الخاتمة:

يعد قطاع النفط الشريان الرئيسي للاقتصاد خاصة في ظل اقتصاد ريعي ،فهو يساهم في تحقيق عوائد مالية كبيرة من شأنها أن تحرك عجلة التنمية؛ حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات أو التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول (النفط) وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000–2016) (الناتج الإجمالي، الموازنة العامة، الميزان التجاري والبطالة) وقد تم التواصل الى النتائج التالية:

- يعتبر القطاع النفطي القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي الكلي في الجزائر.
- وجود علاقة طردية واضحة ومباشرة بين أسعار النفط والناتج المحلي الخام فهو يساهم بمتوسط 34٪ من الناتج المحلي (خلال فترة الدراسة)
- تؤثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري فقد بلغت نسبة صادرات الناتجة من المحروقات 98.30٪ من إجمالي الصادرات الجزائرية وهي نسبة جد جد كبيرة وهذا دليل على أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد تبعية أي اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة 98٪على الجباية البترولية ومن هنا نستنتج أيضا أن جل إيرادات الموازنة العامة ممولة من الجباية البترولية وبالتالي لها علاقة طردية مع أسعار النفط يعني كلما زادت هذه الأخيرة أدى إلى ارتفاع إيرادات الدولة وبالتالي تحقيق فائض في رصيد الميزان التجاري.
- أما بالنسبة للمتغير البطالة فيوجد علاقة عكسية بين أسعار النفط والبطالة لأن زيادة إيرادات الخزينة جراء ارتفاع أسعار البترول تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العمومي وبالتالي تمويل البرامج التنموية الأمر الذي يرفع من مستويات التشغيل.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

تعزيز مكانة الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك العمل على اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي لخلق بدائل لصادرات المحروقات.

تفعيل قطاع السياحة، الخدمات، الصناعة، وخاصة الزراعة لتقليص جزء من فاتورة الاستيراد.

الاستغلال الأمثل والعقلاني لهذه الطاقة.

العمل على تعزيز دور القطاع الخاص في الجزائر من خلال تقديم التسهيلات للمؤسسات خاصة الناشئة منها.

قائمة المراجع:

المقالات العلمية :

1- خوميجة فتيحة ،فرحي كريمة ،اثار تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية في الفترة 2004-2016 *مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة ،المجلد 04،العدد02*، 2019

2- عاشور جيدوشي ،ميلود وعيل ،اثار تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 *مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد (03) 12*،2017

3- نصيرة أحمد ،اختبار العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط الخام و أسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري ، *مجلة الدراسات الاقتصادية و المالي*، المجلد 2،العدد 8،جامعة الوادي ،الجزائر،2017

4- ابراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة و المستقبلية في أسواق البترول العالمية 2009 *مجلة النفط و التعاون العربي،العدد 128*،2009

5- بوعوينة مولود ،هاشم جمال ،العلاقة بين أسعار النفط و بين المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر -مقاربة تحليلية وصفية *Al Riyadah for business economic vol ,03 N 02* ،2017-
6- محمد بن بوزيان ،عبد الحميد لخديمي ،تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية و قياسية)،مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ،العدد02، 2012
7- بن مسعود عطا الله ،طارق رقاب ،تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر -دراسة قياسية 1970-2014، *مجلة البديل الاقتصادي ، العدد 5*،2018
8- بورحلي خالد، بوروشة كريم، تأثير تغيرات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1970-2014، *المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية، العدد*03 ،2017
9- بوثلجة جمال ،عمر لعبني ،دراسة علاقة المتغيرات الاقتصادية الكلية بالصادرات في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2014
10- براهيم بلقلة ،تطورات أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009 ،مجلة الباحث ،العدد12 ،جامعة ورقلة ،الجزائر

المداخلات :

11- قدي عبد المجيد ،الاقتصاد الجزائري و النفط "فرص أم تهديدات "،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر ،أيام 07و08 أفريل 2008

الرسائل العلمية :

12- بن عوالي خالدية ،استخدام العوائد النفطية :دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر و تجربة النرويج ، *مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي ،جامعة وهران ،الجزائر،2016*

المطبوعات :

13- محمد أحمد الدوري، *محاضرات في الاقتصاد البترولي*، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،1983

التقارير :

14- التقارير السنوية لبنك الجزائر